

Distr.: Limited
٢٠ February ٢٠٠٤
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والأربعون

١٣-٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة

الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع

ذو الأولوية: تحسين فعالية القطاع العام

مشروع الاستنتاجات المتفق عليها الذي قدمته نائبة رئيس اللجنة، إيفانا غرولوفا (الجمهورية التشيكية)، بناء على مشاورات غير رسمية

توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد النص التالي:

الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تحسين فعالية القطاع العام

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

بؤيد الاستنتاجات المتفق عليها التالية التي اعتمدها لجنة التنمية الاجتماعية فيما يتعلق

بموضوعها ذي الأولوية في دورتها الثانية والأربعين:

١ - تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن توفير الخدمات الاجتماعية من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(١)، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٢)، والوثيقة الختامية التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

الاستثنائية الرابعة والعشرين^(٣) المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعد: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"، والإعلان بشأن الألفية^(٤). وفي هذا الصدد، فإن للأولويات والسياسات الوطنية دورا رائدا في عملية التنمية. وفي الوقت نفسه، تحتاج الجهود الوطنية إلى الدعم الذي توفره البيئة الدولية. وتشدد اللجنة على الدور الحاسم للقطاع العام في أمور عديدة منها تقديم خدمات اجتماعية كافية ومتاحة للجميع بشكل منصف من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع السكان، ولا سيما غير القادرين على الحصول على هذه الخدمات ومن هم بأشد الحاجة إليها. وينبغي أن تسعى الحكومات على الدوام إلى تحسين القطاع العام، آخذة في الاعتبار مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد.

٢ - وتعيد اللجنة التأكيد على أنه ينبغي أن تشكل السياسات الرشيدة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على الصعيدين الوطني والدولي، جزءا من إطار العمل لتحسين فعالية القطاع العام. وهذا يقتضي التخطيط على المدى الطويل، والتحديد الجيد للأولويات، ووضع السياسات المتناسقة، والتنفيذ الفعال، وبناء القدرات. وينبغي أن تقوم الحكومات بصياغة وتنفيذ تلك السياسات بمشاركة جميع الجهات المعنية ذات المصلحة، حسب الاقتضاء، وينبغي أن تحظى بدعم المجتمع الدولي.

٣ - وتتعرف اللجنة أنه يمكن تحسين فعالية القطاع العام من خلال جملة أمور منها الحوار والشراكة والتعاون على جميع المستويات. وتشجع اللجنة الحكومات على تعزيز تبادل الخبرات والطرائق الفعالة لتقديم الخدمات العامة. وتدعو منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المالية والتجارية والاقتصادية والجهات المانحة الثنائية إلى تأدية دور هام، من خلال اتباع نهج متكامل ومتناسق، في مساعدة الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان النامية، وأقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في تحقيق هذا المسعى، وخصوصا في مجال تبادل وتعميم الممارسات الجيدة وأنشطة بناء القدرات الرامية إلى تحسين فعالية القطاع العام.

٤ - وتتعرف اللجنة بأن البلدان النامية، وخصوصا أقل البلدان نموا، بحاجة إلى مستوى كاف من الموارد المالية لتمكين من تقديم خدمات اجتماعية تتناسب مع احتياجات مواطنيها.

(٣) قرار الجمعية العامة د-٢٤/٢، المرفق.

(٤) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

٥ - وتدرك اللجنة أن الأمر سيقضي زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية وغير ذلك من الموارد إذا ما أريد للبلدان النامية أن تحقق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية. ويهدف زيادة الدعم في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، تعهد رؤساء الدول والحكومات بمواصلة تحسين السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل زيادة فعالية المعونة المقدمة.

٦ - ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية، وجود شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. وفي هذا السياق، تشدد اللجنة على أهمية الالتزام الذي تعهد به مؤخراً رؤساء الدول والحكومات باعتماد سياسات سليمة، واتباع أسلوب رشيد في الحكم على جميع الصُّعد، والالتزام بسيادة القانون، وحشد الموارد الوطنية، وجذب التدفقات الدولية، وتشجيع التجارة الدولية كمحرك من محركات التنمية، وزيادة التعاون الدولي المالي والفني لأغراض التنمية، وتمويل الديون المقدور على تحملها، وتخفيف عبء الديون الخارجية، وتحسين تماسك واتساق الأنظمة الدولية النقدية والمالية والتجارية.

٧ - إن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد تقع على عاتق البلد المعني ذاته، ولا يمكن إيفاء دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية حقه من التركيز. وفي هذا السياق، تعيد اللجنة التأكيد على أن للتعاون الدولي دوراً أساسياً في مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، في تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية والتكنولوجية، وأن تحسين فعالية القطاع العام يعد أحد الشروط اللازمة للتنمية الاجتماعية التي تتطلب تعزيز التعاون الدولي.

٨ - وتشدد اللجنة على أن المؤسسات المالية الدولية مدعوة، لدى وضعها توصيات بشأن سياسات الاقتصاد الكلي وفي تنفيذها مختلف البرامج المتصلة بالتنمية والقضاء على الفقر، إلى مراعاة دور القطاع العام وخصائصه مراعاة تامة، ولا سيما الخدمات الاجتماعية العامة.

٩ - وعلى الصعيد الدولي، تتحمل اللجنة المسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(١)،^(٢) والمبادرات الأخرى التي تم الاتفاق عليها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين^(٣). وفي هذا الخصوص، تشكل اللجنة منتدى يمكن فيه للبلدان المشاركة تبادل الآراء وتقييم الجهود، بما في ذلك من خلال أفضل الممارسات الرامية في جملة أمور إلى تعزيز

فعالية القطاع العام والبحث عن الطرق المثلى لضمان تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل منصف بهدف تعزيز الترابط الاجتماعي والتعجيل بتحقيق التنمية الاجتماعية.

١٠ - وتوصي اللجنة الحكومات، لدى اتخاذها قرارات بشأن تخصيص الموارد العامة، أن تراعي، بمساهمة من أصحاب المصلحة المعنيين، أهداف التنمية الاجتماعية عندما تقوم بتطوير أو تعزيز سياساتها واستراتيجياتها الوطنية للقضاء على الفقر، آخذة في الاعتبار أن تمويل الخدمات الاجتماعية الفعالة يعتبر استثماراً في النمو الاقتصادي وأنه ينبغي تقييمه ضمن إطار تأثير هذه الخدمات على أهداف التنمية الاجتماعية وعلى النفقات العامة والإدارة المالية العامة.

١١ - وفي حين تلاحظ اللجنة أن الصعوبات الاقتصادية أدت في بعض الحالات إلى تخفيض النفقات الاجتماعية العامة، فإنها تعترف بأن سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية يجب أن تكون تكميلية، وأن الإنفاق الفعلي على تعزيز الخدمات الاجتماعية العامة، بما في ذلك تنمية رأس المال البشري وتعزيز الإنصاف الاجتماعي والحماية الاجتماعية، من شأنه أن يسهم في التنمية الاقتصادية على المدى الطويل وفي تنمية المجتمع في مجمله.

١٢ - وتدعو اللجنة الحكومات إلى أن تنظر في اتباع نهج تكميلية وبديلة في تقديم الخدمات الاجتماعية، من ضمنها اتباع اللامركزية والخصخصة وإقامة الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص أو، حيث يكون ذلك مناسباً، استحداث هيكل تنافسية مستندة إلى السوق. وبوجه عام، يمكن أن يكون تقديم الخدمات العامة أكثر فعالية وكفاءة لو اضطلعت به كيانات أكثر ملاءمة وقرباً من المجتمعات المحلية، وتكون بالتالي أكثر إدراكاً لاحتياجات هذه المجتمعات. ورغم أنه بإمكان كيانات خاصة تقديم هذه الخدمات، إلا أن الأهداف الأساسية من هذه الخدمات والمسؤولية النهائية الواقعة على الدولة لا تتغير. وتؤكد اللجنة من جديد على أن أي إصلاح في مجال تقديم الخدمات العامة ينبغي أن يهدف إلى تعزيز وتحقيق أهداف حصول الجميع، في جميع أنحاء العالم، على هذه الخدمات بشكل منصف دون تمييز، وإلى القضاء على الفقر، وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز التضامن الاجتماعي. وفي هذا الخصوص، فإن عوامل من قبيل سيادة القانون، والحكم الرشيد، والإدارة المالية السليمة على جميع المستويات، والمساواة بين الجنسين، والتعاون الدولي المعزز، هي عوامل هامة للنجاح في تحقيق هذه الأهداف.

١٣ - وتؤكد اللجنة على أن تحسين فعالية القطاع العام يقتضي، في جملة أمور، أن تسعى جميع البلدان جاهدة إلى القضاء على الفساد على جميع المستويات وهي ترحب باعتماد الجمعية العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

١٤ - وتشدد اللجنة على أهمية الحوار والمشاركة الشاملة لجميع أصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء، في صياغة سياسات التنمية الاجتماعية وتنفيذها وتقييمها، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية، من أجل زيادة كفاءة هذه الخدمات، وفعاليتها، وإمكانية الحصول عليها، وتوفيرها بأسعار معقولة، والمرونة في تقديمها، وأهمية إحساس جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المجتمع المدني والكيانات التي توفر الخدمات الاجتماعية، بأنهم مسؤولون مباشرة عن هذه الخدمات.

١٥ - وتؤكد اللجنة على أهمية مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة والكفاءة والمساواة في تحسين فعالية القطاع العام. وترى أيضا أنه ينبغي للحكومات، لدى تناولها لرصد وتقييم تقديم الخدمات وما يترتب عليها من آثار، مراعاة الإنصاف في الحصول على هذه الخدمات وجودتها وتحقيق الأهداف المبدئية المرجوة منها.